المحاضرةالعاشرة : التاريخ والبعد الأخلاقي

دور التاريخ في حفظ القيم الأخلاقية

تمهيد

إذا كانت الأخلاق جملة القواعد والأطر القيمية، التي يستخدمها المجتمع مثلما يستخدم القوانين بصفتها قواعد ملزمة للسلوك، فإن هذه القوانين تستخدم في حض أفراد المجتمع وجمعياته، على السلوك المنسجم مع نظامه وأمنه ونموه، فهذا ما أدى بالضرورة إلى اختلاف القوانين الأخلاقية، لأنها تتكيف مع الظروف التاريخية والبيئية، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نطرح التساؤل التالي: هل للقيم الأخلاقية دور في كتابة التاريخ؟

1 ـ التاريخ والالتزام الأخلاقي :

حكم التاريخ لفظ كثير التداول ، خصوصا حينما تختل الموازين ، ويكثر الجدل حول تقييم شخصية تاريخية ... فحكم التاريخ يعني حكم الأجيال القادمة علينا، ويصدر حكم التاريخ على أشخاص بمصطلح أنهم دخلوا التاريخ .

يرى كثير من المؤرخين أن التقييم الأخلاقي خروج عن الموضوعية، لأنه مهمة المؤرخ كما حددها **ليوبولد رانكيه** (1795 ـ 1886) تصوير الواقع كما كان صورة مطابقة بقدر الإمكان، فالوصف التاريخي صورة تقريرية ، بينما الأحكام التاريخية تقديرية، إنه إذا كان التاريخ علما ، فإن من خصائص العلم التجرد من الأهواء الذاتية، وإن انتماء الذات والموضوع إلى مقولة واحدة ـ هي الإنسان ـ في التاريخ لا يعني التهاون في طلب الموضوعية .

إن الأحكام التاريخية قد تعوق المؤرخ على أن يتعمق في فهم الشخصيات موضوع دراسته ، فضلا على أن في ذلك إخفاء تصورات الحاضر، وتقييماته على الماضي ، إذ التقييم ينطوي على معايير نسبية تختلف من عصر إلى آخر، بل من مجتمع إلى آخر، ومن ثم يتعذر أن يكون حكم التاريخ موضوعيا أو محايدا . لكن السؤال الذي ينبغي طرحه هو : أليس من واجب المؤرخ أن يعيد الحق إلى نصابه بإعادة تقييم الشخصيات التاريخية، ومن ثم إصدار الأحكام الأخلاقية ؟

إنه من الإجحاف إذن أن يبرر الفرد التاريخي تصرفاته بالمسلمات الأخلاقية على غير مدلولاتها، وأن يسخر المؤرخين ليمجدوه، ثم يقف المؤرخ النزيه باسم الموضوعية موقف اللامبالاة، فلا يحكم حكما أخلاقيا مستخدما فيه المسميات الأخلاقية بمدلولاتها الصحيحة، ولا يعيد تقييم الأشخاص موضوع الدراسة . فالتاريخ تطور الروح في الزمان، كما أن الطبيعة تطور الفكر في المكان .

2 ـ التاريخ من الطابع الاجتماعي إلى الطابع الأخلاقي

يجب أن نؤمن إيمانا راسخا، بأن التاريخ الإنساني ليس كالتاريخ الطبيعي، الذي يفلت من قبضة تنبوءاتنا، ولا تؤثر في مساره بأي حال من الأحوال، بل إنه يتأثر تأثرا كبيرا بنمو وتشكل المعرفة الإنسانية. وكل معرفة يكتسبها الإنسان تعد أساسا متينا، يؤثر في تصوره للمستقبل. وحتى إذا توصلنا إلى المستقبل، فإن هذا التنبؤ نفسه، الذي نظفيه كأحكام على الأشياء والظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية وغيرها، باعتباره معرفة إنسانية، سوف تؤثر في هذا المستقبل. ولا يمكن للمستقبل أن يحدث كما لو لم يتنبأ به أحد، فتاريخ الفلسفة السياسية، أثبت لنا أن كارل ماركس كان قد تنبأ بفرضية إصلاح الرأسمالية من شأنها، فغاية التنبؤ بالتاريخ هنا هي غاية أخلاقية سامية، تظهر لنا خصوصا في رسم المعالم التي يجب أن يقوم بها الإنسان، للمحافظة على تاريخه وكيانه.

ولما كان لا يمكن لنا بالطرق العلمية والعقلية، أن نتنبأ بكيفية نمو معارفنا، فإن معارفنا أيا كانت، تدخل في مجرى التاريخ، وتشكل حلقة من حلقاته، لأنها عاملا متغيرا غير قابل للتحديد، لذلك يمكن أن نطرح على أنفسنا التساؤل التالي: كيف ندرك تقدم أو تأخر التاريخ؟. فهل نستطيع بعد هذا أن نحدد ما إذا كان التاريخ يتقدم أم يتخلف؟.

لقد كان تجاهل العامل الإنساني في حركة التاريخ،[1] سببا في نشوء تفسيرات دوقمانطيقية، لا تفسر إلا الشاذ في التاريخ. فالبعض يصر على أن التاريخ تقدم باستمرار، ويقيم أساس تفسيره، على مراحل كل منها يحتوي سابقتها، ويتفوق عليها، ولكننا رأينا أن هذه المراحل، افتراض وهمي، وتقييم خاطئ، لتاريخ شعوب معينة، والبعض الآخر يصر نادبا

1 ـ رجب أبو دبوس: **نحو تفسير اجتماعي للتاريخ**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، طرابلس ، ليبيا، 1984، ص234.

على أن التاريخ، يتخلف ولا يتقدم، فعندما نتمعن جيدا في تقدم أوروبا في المطلع العصر الحديث، فإن خروج أوروبا من عصر الظلام إلى عصر التنوير لم يكن في نظرهم تطور أو تقدم، بل كانت أوروبا قد خرجت من عصور وسطى ودخلت عصور وسطى جديدة، أي انتقال من ظلام إلى ظلام. إلا أن المؤمنين بالتقدم والقائلين بالتخلف أو الانهيار، ينظرون من زوايا مختلفة، فماركس هو من يؤكد تقدم المجتمع، ليس أمام عينيه اللتين أرهقهما النبيذ الرخيص، والسجائر الرديئة، ورطوبة مكتبة لندن، إلى أدوات الإنتاج، من الفأس الحجري إلى طاحونة الهواء، إلى الطاحونة البخارية... أما الذين يقولون بانهيار المجتمع والحضارة، فإن عيونهم مسلطة على ما خلفه هذا التقدم نفسه، من دمار وفساد.[2] ولما كان أحدهم يرى أن الحضارة في جوهرها أخلاقية، والتقدم التقني أدى إلى فقدان المعنى واليأس، أي إلى انهيار الأخلاق، إذن القنابل الذرية أسوأ بما لا يقارن، من قذائف المنجنيق القديمة. وبالتالي فإن الحضارة تسير نحو الانهيار، وعلى هذا الأساس سوف يستمر حوار الطرش.

قد لا نستهين بالتقدم الأخلاقي، و لكن يخشى أن هذا التقدم المنشود، إذا لم يكون مصحوب بتقدم تقني، فيضحى مجرد وسيلة أو ستار للتخلف. ومجرد تبرير يجعلنا نقبل تحت ستار التقدم الأخلاقي، ماهو في حقيقته تخلف، كأن يتعزى الفقير بمرضاة الله عوضا عن خيرات الدنيا. لكن ما يجب معرفته هو: هل مرضاة الله أو التقدم الأخلاقي، تضاد التمتع بخيرات الدنيا؟ وهل التقنية ضد الأخلاق؟.[3] فالتنظيم الأخلاقي مكسب إنساني لتنظيم اجتماع الناس.

إن هذه المسألة التي نحن بصدد البحث فيها، تعني النظام السياسي والاقتصادي، الذي يستخدم هذه التقنية، وبالتالي فالمسؤولية تقع على عاتق الإنسان، الذي يعد العامل المحرك لهذه التقنية، حيث يستخدمها على هذا النحو، والإنسان الذي يقبل الرضوخ لمثل هذا الاستخدام. إذن لا يمكن اعتبار التفسير البيولوجي الحتمي، عند ابن خلدون أو عند تشيكسبير، ولا التحدي والاستجابة عند توينبي، والذي لم يفسر شيئا، ولا العامل الاقتصادي وصراع الطبقات، كأساس حركة التاريخ، بقادر على تفسير التاريخ. إذن هل ننكر أن ثمة تاريخا؟ ونقول عنه كما

---

2 - المرجع نفسه، ص 235.

3 - رجب أبو دبوس: **نحو تفسير اجتماعي للتاريخ**، مرجع سابق ، ص 236.

قال تشيكسبير حكايات حمقاء ويرويها مجنون، ولكن كيف ننكر التاريخ، ونحن نعيش التاريخ.[4]

4 ـ المرجع نفسه، ص 237.